

## تركيا ومالطا والوفاق تنتقد عملية إيريني

طرابلس - ناقش رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري مع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الخميس في العاصمة طرابلس، العملية السياسية في ليبيا والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي وقت سابق الخميس، التقى جاويش أوغلو رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ووزير خارجية مالطا إيفاريسست بارتولو في إطار زيارة عمل يجريها إلى طرابلس.

ويبحث كل من تركيا ومالطا وليبيا "أهمية عودة المسار السياسي لحل الأزمة الليبية ومكافحة الهجرة غير النظامية".

كما بحث ثلاثتهم "عملية الاتحاد الأوروبي (إيريني) لتطبيق حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، حيث جرى التأكيد على ضرورة أن تكون العملية متكاملة برا وجوا وبحرا".

وتدعم تركيا سياسيا وعسكريا حكومة الوفاق ومليشياتها من أجل تثبيت موطن قدم لها في ليبيا الغربية بالنظر بغية تحقيق مصالحها والاستفادة من فروات البلاد وتحقيق مشاريعها في المتوسط.

ووقعت حكومة الوفاق اتفاقات أمنية وبحرية مع تركيا العام الماضي، فيما يشمل الدعم العسكري الذي تقدمه أنقرة طائرات مسيرة وأسلحة ومركبات عسكرية. أما انقرة فتستفيد من اتفاق ترسيم الحدود مع حكومة الوفاق لإتجاز مشاريع التنقيب على النفط في المتوسط.

وتسعى أنقرة لترجيح كفة حكومة الوفاق ومليشياتها في الصراع الليبي على اعتبار أن المشير خليفة حفتر قائد قوات الجيش الليبي هو العائق الوحيد أمام الطموحات التركية في ليبيا، حيث يخوض منذ أشهر معارك عسكرية للقضاء على المجموعات الإسلامية المسلحة والتي أغرقت العاصمة طرابلس في فوضى تهدد أمن الليبيين.

وتترامز زيارة وزير الخارجية التركي إلى ليبيا الخميس مع تصريحات جديدة صادرة عن المرصد السوري لحقوق الإنسان أكد فيها أن أنقرة نقلت دفعة جديدة من المرتزقة المنتمين إلى الفصائل السورية الموالية لها إلى الأراضي الليبية.

وكتشف المرصد أن نقل دفعة جديدة من المرتزقة يأتي في إطار استمرار أنقرة في مثل هذه الانتهاكات في حق ليبيا وشعبها، حيث تجند هؤلاء المرتزقة للقتال إلى جانب مليشيات الوفاق.

ووصلت دفعة جديدة من المرتزقة خلال الیومين الماضيين يقدر عدد عناصرها بحوالي 300 مقاتل من فصائل "السلطان مراد وفرقة الحمزة والسلطان سليمان شاه" وفق المرصد السوري. وارتفع عدد المرتزقة الذين وصلوا إلى ليبيا إلى نحو 17300 من الجنسية السورية بينهم 350 مقاتلا لم يبلغوا بعد سن الـ18.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان قد كشف في وقت سابق أن عدد المرتزقة المتطرفين الذين نقلتهم تركيا إلى ليبيا للمشاركة في الصراع هناك بلغ 10 آلاف خلال الأشهر الماضية.

# الغنوشي يتنصل من مسؤولية النهضة عن أزمات تونس

## الحركة تلقي فشلها في إدارة شؤون البلاد على الحكومات السابقة



يسعى رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي لضمان موقع ما في الحكومة القادمة من خلال رمي فشل حركته في تسيير شؤون البلاد والتنصل من مسؤوليتها عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على الحكومات السابقة رغم أن النهضة الموجودة في الحكم منذ العام 2011 سواء بتروؤس حكومات أو باعتبارها شريكا في الحكم هي المسؤول الأول عن التراكمات التي أوصلت البلاد إلى وضع مترد يصعب الخروج منه.

خالد هدوي

تونس - تعكس التصريحات الأخيرة لراشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الذي يترأس أيضا البرلمان التونسي، مدى التأثر بالضغط السياسي المتصاعد عليه وعلى حركته مع تقاسم الأزمة البرلمانية وسير مشاورات تشكيل الحكومة المقبلة ورغبة النهضة في الحفاظ على وجودها في السلطة الذي بدأ منذ 2011.

وحذر الغنوشي من خطر انقطاع خدمات توفير الماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي عن المواطنين وعجز الدولة عن دفع رواتب الموظفين في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها تونس.

وقال، في كلمة القاها بمناسبة حفل معياد بمقر حركة النهضة بالعاصمة التونسية، "أعتقد أن المشكلة الكبيرة هي المشكلة الاقتصادية والاجتماعية" وتابع "يوجد قراء وهناك خطر عدم توفر الرواتب بالإضافة إلى خطر انقطاع الكهرباء والماء"، مرجعا ذلك إلى سببين رئيسيين، وهما "ثقافة الإقصاء التي تجعل التونسيين مشغولين بالصراع في ما بينهم، وتدهور ثقافة العمل".



منجي الرحوي  
الغنوشي يستعمل  
التهريب لأنه يعيش  
فضفا كبيرا

وانتقد متابعون وسياسيون تصريحات الغنوشي، ووصفها حسونة الناصفي، رئيس كتلة الإصلاح الوطني بالبرلمان، "العرب"، بأنها "خطاب غير مسؤول".

ويسعى الغنوشي للبحث عن منفذ جديد يمكنه، ومن ورائه حركته، من الخروج من واقع تخبط حزبه في الأزمات الداخلية والتي صدرها إلى البرلمان والاتلاف الحكومي بعد أن قادت النهضة

خلافات ضد شركائها ووترت العلاقات بين مختلف الأطراف. وتحاول النهضة النأي بنفسها عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتنازم في تونس رغم أنها تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، علاوة عن التمسك بورادة الشؤون المحلية نظرا لأهميتها في تنفيذ أجندة الحركة محليا وإقليميا.

ويرى مراقبون أن فشل حركة النهضة في إدارة الأزمات وعجز الدولة وقلة مواردها ليس أمرا جديدا، حيث تصطدم تراكمات سوء إدارة الملفات الاقتصادية والاجتماعية عندما كانت النهضة تترأس الحكومات منذ فوزها بانتخابات العام 2011، ثم شريكة في الحكم منذ 2014، ما يجعلها تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية الوضع الحرج الذي تشكو منه تونس.

وتجنبت الحكومات المتعاقبة التي قادت النهضة المتعاقبة في ما يتعلق بالقضايا الكبرى ولجأت إلى حلول ترقيعية أرضت البعض من التونسيين، بينما أجلت القرارات المهمة والحاسمة خاصة تلك المتعلقة بالتنمية والتشغيل ودفع الاستثمار، التي تدفع عجلة الاقتصاد وتساهم في ازدهار المجتمع.

وتشهد تونس، منذ العام 2011، وضعا حاداً من الفساد في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وترفض الأوساط السياسية مشاركة النهضة في تركيبة الحكومة القادمة بعد أن كانت السبب الرئيسي في الأزمات السياسية المتواترة التي تعيشها البلاد وأخرها قيادتها لخلافات حادة ضد شركائها في الحكومة السابقة.

وأكد الناصفي على ضرورة توفير حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وإرساء علاقة ثقة مع مختلف القوى والمنظمات الوطنية (الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية).

وقال الناصفي إن "تونس في حاجة إلى حكومة قادرة على إنقاذ الاقتصاد وخلق استقرار سياسي ورسم أهداف ومخططات مستقبلية، فضلا عن الاستقرار الأمني لدفع نسق الاستثمار وإحداث فرص عمل للعاطلين". ودعا إلى القيام بإصلاحات ضريبية وتشريعية وتطوير

### متلازمة الإنكار

عمل الإدارة من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الإجراءات الإدارية. وتسعى حركة النهضة التي تعول على تقاربها الكبير في البرلمان مع ائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس لفرض خياراتها في تشكيلة الحكومة القادمة. وتستبعد النهضة فرضية إقصائها من الحكومة المنتظرة.

وقال الغنوشي "إنه لا يمكن السماح بإلغاء وزارة الشؤون المحلية وإحاقها بوزارة الداخلية"، في رده على دعوات في هذا الإطار وعزم رئيس الحكومة المكلف هشام المشيشي تشكيل حكومة مصغرة. واعتبر الغنوشي أن إلغاء وزارة الشؤون المحلية، التي كان لطفي زيتون القيادي البارز في حركة النهضة على رأسها قبل أن يقبله رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ مؤخرا، "سيعيد البلاد إلى الوراء بعد أن عزز الباب السابع للدستور مكانة الحكم المحلي".

وتدرك الأوساط السياسية في تونس حجم المسؤولية التي تضطلع بها حركة النهضة في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد حدة من عام إلى آخر.

وأكد منجي الرحوي، النائب بالبرلمان عن حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، عمل الإدارة من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الإجراءات الإدارية. وتسعى حركة النهضة التي تعول على تقاربها الكبير في البرلمان مع ائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس لفرض خياراتها في تشكيلة الحكومة القادمة. وتستبعد النهضة فرضية إقصائها من الحكومة المنتظرة.

أقتصاديا واجتماعيا مترديا، فضلا عن تزايد تأثر الوضع المعيشي للمواطن بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار السلع والبضائع والخدمات، إلى جانب تقادم نسب البطالة والفقر.

ويجمع الكثير من المراقبين على ضرورة أن تكون الحكومة الجديدة قادرة على إخراج تونس من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية. وترفض الأوساط السياسية مشاركة النهضة في تركيبة الحكومة القادمة بعد أن كانت السبب الرئيسي في الأزمات السياسية المتواترة التي تعيشها البلاد وأخرها قيادتها لخلافات حادة ضد شركائها في الحكومة السابقة.

وأكد الناصفي على ضرورة توفير حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وإرساء علاقة ثقة مع مختلف القوى والمنظمات الوطنية (الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية).

وقال الناصفي إن "تونس في حاجة إلى حكومة قادرة على إنقاذ الاقتصاد وخلق استقرار سياسي ورسم أهداف ومخططات مستقبلية، فضلا عن الاستقرار الأمني لدفع نسق الاستثمار وإحداث فرص عمل للعاطلين". ودعا إلى القيام بإصلاحات ضريبية وتشريعية وتطوير

عمل الإدارة من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الإجراءات الإدارية. وتسعى حركة النهضة التي تعول على تقاربها الكبير في البرلمان مع ائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس لفرض خياراتها في تشكيلة الحكومة القادمة. وتستبعد النهضة فرضية إقصائها من الحكومة المنتظرة.

## رئيس وزراء جديد في موريتانيا بعد بدء تحقيقات في ملف فساد



ولد الغزواني يعيد ترتيب أوراق الحكومة

قطب مكافحة جرائم الفساد في الأبحاث الابتدائية بخصوص المعطيات التي تضمنها التحقيق البرلماني. وأكد بيان صادر عن النيابة العامة أن "إجراءات البحث والتحقيق ستتم بشكل مجرد ومحديد، وطبقا للقواعد والمعايير الإجرائية المقررة قضائيا، مع مراعاة ما تتطلبه مثل هذه التحقيقات من وقت".

وذكر أن "كل من يكشف البحث عن ارتكابه لوقائع جريمة (جنايئة) ستتم متابعتها وتقديمه أمام القضاء المختص لينال الجزاء المناسب، في إطار محاكمة عادلة تضمن احترام حقوق الدفاع".

وولد بلال أبرز مستشاري الغزواني خلال حملته الدعائية في الانتخابات الرئاسية لعام 2019، ويعتبر رجل ثقة الرئيس.

وقد كان مستشارا في الحكومة قبل تعيينه رئيسا للوزراء. كما تقلد العديد من المناصب منذ تخرجه، أبرزها حقيبة الوظيفة العمومية عام 2005. كما كان وزيرا للتجهيز والنقل ثم للإسكان والعمران والإستصلاح الترابي.

السياسي لأمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني. كما اظهرت تحقيقات اللجنة البرلمانية تسلم ولد عبدالعزيز شيكا بقيمة عشرة ملايين دولار أثناء استقباله دبلوماسيا قطريا في الإقامة الرئاسية.

ولد بلال أبرز مستشاري الغزواني خلال حملته الدعائية في الانتخابات الرئاسية لعام 2019 ويعتبر رجل ثقة الرئيس

وفي يوليو الماضي، صادق البرلمان الموريتاني على مقترح توصية وقعتها رؤساء الفرق البرلمانية بإحالة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية إلى وزير العدل، تمهيدا لإحالة إلى القضاء. وكانت النيابة العامة في نواكشوط الغربية قد أعلنت الأربعاء عن انطلاق

عن أسباب هذا القرار، إلا أن الأوساط السياسية ترى أنه على صلة ببدء التحقيقات القضائية في ملف فساد آثار جدلا كبيرا في البلاد بعد تقرير أصدرته في وقت سابق لجنة برلمانية خاصة. وتعود الملفات والصفقات التي يحقق فيها القضاء حاليا إلى عهد محمد ولد عبدالعزيز، الذي كان رئيسا للبلاد بين عامي 2009 و2019، حيث توجه تهم الفساد ونهب المال العام إلى عدد من المسؤولين الكبار في عهده من بينهم وزراء في حكومة ولد الشيخ سيديا المستقبلية وفق ما ذكرت مصادر موريتانية.

ومن بين مستندات ملف التحقيق البرلماني وثيقة سرية تتضمن رسالة موجهة من سفير قطر الحالي في السنغال محمد كروي المري عام 2012، والذي كان آنذاك سفير الدوحة لدى نواكشوط إلى وزارة الخارجية القطرية تفيد بأن (ولد عبدالعزيز) الرئيس الموريتاني في ذلك الوقت قرر منح جزيرة قريبة من شاطئ المحيط الأطلسي وحوض أرغين

نواكشوط - أعلنت الرئاسة الموريتانية الخميس عن تعيين محمد ولد بلال خلفا لرئيس الوزراء إسماعيل ولد الشيخ سيديا الذي استقال من منصبه في وقت سابق من نفس اليوم. وأعرب ولد بلال، في تصريحات لوسائل الإعلام المحلية، عن شكره للرئيس محمد ولد الغزواني "على إتاحة الفرصة لخدمة الوطن".

كما طلب من أعضاء الحكومة المستقيلة مواصلة مهامه على رأس الوزارات التي يسيرونها إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

وقدم ولد الشيخ سيديا استقالة حكومته إلى الرئيس ولد الغزواني الخميس، بعد عام على تعيينه رئيسا للوزراء.

والأربعاء، أعلنت الأمانة العامة للحكومة الموريتانية عن تأجيل الاجتماع الحكومي الأسبوعي الذي كان مقررا الخميس. ورغم أن خبر استقالة ولد الشيخ سيديا وحكومته ورد دون تفاصيل